

الاستراتيجيات الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وإمكانية تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة ماليزيا

بلمشري بشرى^{1*}، بن زعمية فاطمة زهراء²

¹ جامعة بلحاج بوشعيب تموشنت (الجزائر)، ² جامعة بلحاج بوشعيب تموشنت (الجزائر)

Successful Strategies for Industrial Sector Development and Their Applicability in Algeria: A Case Study of Malaysia

Belmecheri bochra^{1*}, benzamia Fatima zahra²,

¹ Belhadj Bouchaib University of Ain Temouchent (Algeria) & ² Belhadj Bouchaib University of Ain Temouchent (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/12/11؛ تاريخ القبول: 2025/06/21؛ تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص: تقدم تجربة ماليزيا نموذجا رائدا في تطوير الصناعة عبر استراتيجيات شاملة تضمنت التنوع الصناعي، تعزيز الابتكار، ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. اعتمدت ماليزيا على التعليم والتدريب لتهيئة كوادر بشرية مؤهلة، إلى جانب تطوير البنية التحتية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة. ساهم ذلك في تحول ماليزيا من اقتصاد زراعي إلى صناعي متنوع، مما عزز مكانتها كقوة اقتصادية ناشئة. بالنسبة للجزائر، توفر التجربة الماليزية دروسا مهمة. حيث يمكن للجزائر الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية عبر تطوير الصناعات التحويلية، دعم الابتكار، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تحتاج الجزائر أيضًا إلى تحديث البنية التحتية، تحسين بيئة الاستثمار، وتطوير التعليم المهني ليتماشى مع متطلبات السوق الصناعي. رغم التحديات، يمكن أن تُسهم هذه الإجراءات في تعزيز الاقتصاد الجزائري، تقليل الاعتماد على المحروقات، وتحقيق تنمية مستدامة.

الكلمات المفتاح: التنمية الصناعية، تنوع الاقتصاد، التعليم المهني، البنية التحتية.

Abstract: Malaysia's experience offers a pioneering model in industrial development through comprehensive strategies that include industrial diversification, fostering innovation, and supporting high-value-added sectors. Malaysia relied on education and training to prepare a qualified workforce, alongside developing infrastructure and providing an attractive investment environment. This approach transformed Malaysia from an agricultural economy into a diversified industrial one, strengthening its position as an emerging economic power.

For Algeria, the Malaysian experience provides valuable lessons. Algeria can leverage its natural and human resources by developing manufacturing industries, supporting innovation, and encouraging public-private partnerships. Additionally, Algeria needs to modernize its infrastructure, improve the investment climate, and develop vocational education to align with industrial market demands. Despite the challenges, these measures could help strengthen Algeria's economy, reduce dependency on hydrocarbons, and achieve sustainable development.

Keywords: Industrial development, economic diversification, vocational education, infrastructure.

I- تمهيد:

تعتبر الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فمن خلال تطوير الصناعات التحويلية والابتكار التكنولوجي، يمكن للدول تحقيق تحول اقتصادي جذري يعزز من قدراتها الإنتاجية ويسهم في تنوع مصادر دخلها. يؤدي الاستثمار في القطاع الصناعي إلى خلق قيمة مضافة للموارد الطبيعية، ما يجعلها أكثر جاذبية في الأسواق الدولية ويزيد من القدرة التنافسية للدولة على المستوى العالمي. إلى جانب تأثيرها الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، تُسهم الصناعة بشكل كبير في تحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل مستدامة. يساهم ذلك في الحد من معدلات البطالة، ما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي. كما تدعم الصناعة تطوير مهارات القوى العاملة عبر برامج التدريب والتأهيل المهني، مما يرفع من إنتاجية العمال ويزيد من كفاءتهم، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

تقدم ماليزيا نموذجاً رائداً يُظهر كيف يمكن لتطوير القطاع الصناعي أن يُحدث تحولاً اقتصادياً شاملاً. فقد تمكنت ماليزيا من الانتقال من اقتصاد زراعي يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام إلى اقتصاد صناعي متنوع يركز على الصناعات التحويلية والتكنولوجية. اعتمدت ماليزيا سياسات استثمارية مبتكرة، شجعت من خلالها الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. كما دعمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ما ساهم في خلق شبكة اقتصادية متكاملة تدعم النمو المستدام. ما يجعل تجربة ماليزيا مثلاً يحتذى به هو تركيزها على التعليم والتدريب كعنصر أساسي في استراتيجيتها الصناعية. من خلال تعزيز نظام التعليم وربطه باحتياجات السوق، تمكنت ماليزيا من توفير كوادر بشرية مؤهلة تلبي متطلبات الصناعات الحديثة. هذا التركيز على رأس المال البشري ساهم في تعزيز إنتاجية القطاع الصناعي وتطوير التكنولوجيا المحلية، مما عزز من مكانتها كواحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في آسيا.

من خلال ما سبق تم طرح التساؤل الرئيسي القائل: كيف يمكن للجزائر استفادة من تجربة ماليزيا في تطوير القطاع الصناعي لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، في ظل التحديات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

- يساهم التنوع الصناعي وتعزيز الابتكار على تطوير الصناعات التحويلية ودعم الابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر،
- يعد تطوير التعليم المهني والتدريب بما يتماشى مع احتياجات السوق الصناعي، إلى جانب تحديث البنية التحتية، شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات وتحقيق تحول اقتصادي مشابه لتجربة ماليزيا.
- يمكن للشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص أن تدعم التنمية الصناعية، مع ضرورة مواجهة التحديات الهيكلية والإدارية لتحسين بيئة الاستثمار وتطبيق السياسات الاقتصادية اللازمة.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز تجربة ماليزيا كنموذج رائد في تطوير القطاع الصناعي، مما يتيح للدول النامية، بما فيها الجزائر، التعرف على استراتيجيات فعالة للتنمية الاقتصادية. حيث يعتبر دور القطاع الصناعي عاملاً أساسياً في تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

- تحليل تجربة ماليزيا الناجحة في تطوير القطاع الصناعي، و استكشاف إمكانية تطبيق استراتيجياتها في الجزائر
- تحديد الآليات والسياسات المناسبة لتعزيز القطاع الصناعي الجزائري، مثل تطوير البنية التحتية والتعليم المهني
- تقديم حلول لمواجهة التحديات الاقتصادية والبنوية التي تعيق تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

1. استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في ماليزيا

1.1. التوجه نحو التصنيع المتقدم

عملت ماليزيا على إحداث تحول جذري في قطاعها الصناعي من خلال استراتيجيات دقيقة وطويلة الأمد هدفت إلى التحول نحو التصنيع المتقدم. حيث يعكس المنحنى في الشكل الموالي نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا من عام 2000 حتى 2023. ويظهر أيضاً مرونة القطاع وقدرته على التعافي بدعم من الابتكار والسياسات الوطنية.

الشكل 1: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا



المصدر: <https://data.worldbank.org/> في 2024/11/28

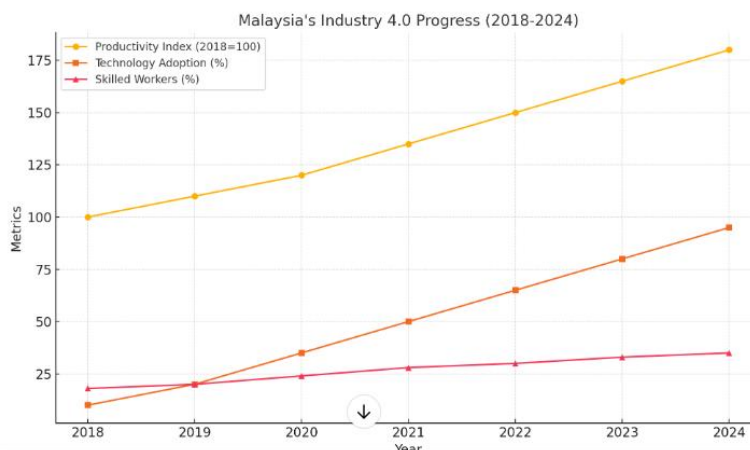
شكل هذا التحول نقطة فارقة في الاقتصاد الماليزي، حيث ركزت الحكومة على الابتعاد عن الصناعات التقليدية التي تعتمد على تصدير المواد الخام أو المنتجات منخفضة القيمة، باتجاه الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار. كان لهذا التوجه أثر بالغ في تعزيز موقع ماليزيا على خريطة الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت واحدة من الدول الرائدة في الصناعات التقنية الحديثة مثل الإلكترونيات المتقدمة والبرمجيات (سعيد المصري، 2016، صفحة 105).

لتحقيق هذه الأهداف، استثمرت ماليزيا في بناء بنية تحتية صناعية متطورة تُعد بمثابة العمود الفقري للتصنيع المتقدم. تضمنت هذه البنية إنشاء مناطق صناعية متخصصة كمراكز للتكنولوجيا والابتكار، مثل منطقة "Cyberjaya" التي أصبحت رمزاً للتقدم التكنولوجي الماليزي. في هذه المناطق، تم توفير بيئة مثالية للشركات الناشئة والتقنية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية والخدمات

اللوجستية المتطورة، مما شجع الشركات العالمية والمحلية على الاستثمار. علاوة على ذلك، ساعدت هذه المناطق في تسهيل نقل المعرفة التقنية من الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية، وهو ما أسهم في تعزيز القدرات التقنية للعمالة المحلية.

إلى جانب البنية التحتية، لعب البحث والتطوير دوراً محورياً في تعزيز الصناعات المتقدمة. أنشأت ماليزيا صناديق تمويل موجهة لدعم الابتكار الصناعي، حيث قدمت الحكومة حوافز مالية وضريبية للشركات التي تستثمر في تطوير التكنولوجيا والمنتجات الجديدة. لم تكن هذه الحوافز مقتصرة على الشركات الكبيرة فقط، بل شملت أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في بناء منظومة صناعية شاملة. أسفرت هذه الاستثمارات عن تطوير منتجات تنافسية ذات جودة عالية، استطاعت الشركات الماليزية تصديرها إلى الأسواق العالمية، مما عزز مكانة البلاد كوجهة رئيسية للتصنيع المتقدم. من الجوانب المهمة التي ركزت عليها ماليزيا لتطوير التصنيع المتقدم هو الاستثمار في رأس المال البشري. تم تصميم برامج تدريبية وتعليمية موجهة لتلبية احتياجات السوق الصناعي، حيث تم إدماج التكنولوجيا والابتكار في المناهج الدراسية على كافة المستويات. علاوة على ذلك، أطلقت الحكومة شراكات استراتيجية مع الجامعات ومراكز الأبحاث لضمان تأهيل الكوادر البشرية بمهارات تقنية متقدمة، وهو ما كان عاملاً رئيسياً في دعم التصنيع المتقدم (بوشنكير، 2011، صفحة 65). كما ركزت ماليزيا على تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وهي تلك الصناعات التي تعتمد بشكل رئيسي على الابتكار والتكنولوجيا لتقديم منتجات نهائية متطورة. على سبيل المثال، أصبحت ماليزيا واحدة من أبرز الدول المصدرة لأشباه الموصلات، وهي من المكونات الأساسية التي تُستخدم في الأجهزة الإلكترونية الحديثة. هذا التوجه لم يقتصر على تعزيز التصدير فقط، بل ساهم في خلق فرص عمل عالية الجودة ودعم الاقتصاد الوطني عبر زيادة الإيرادات. إن تجربة ماليزيا تمثل نموذجاً يمكن لدول مثل الجزائر أن تستفيد منه لتطوير قطاعها الصناعي. الجزائر تمتلك موارد طبيعية هائلة يمكن استغلالها لتطوير صناعات متقدمة بدلاً من تصديرها كمواد خام فقط. على سبيل المثال، يمكن استثمار موارد الجزائر المعدنية، مثل الحديد والنحاس، في تصنيع الأجهزة التكنولوجية أو معدات البناء الحديثة. كما يمكن لقطاع المحروقات أن يكون أساساً لتطوير صناعات البتروكيماويات المتقدمة. (قاسم، 2007، صفحة 98).

الشكل 2: تبني استراتيجية الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0) في ماليزيا



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات في <https://axxis-consulting.com/industry-4-0-in-malaysia>

يظهر الرسم البياني تطور تبني ماليزيا لاستراتيجية الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0) خلال الفترة من 2018 إلى 2024، وضح هذا الاتجاه أن ماليزيا تتقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها في إطار استراتيجية الثورة الصناعية الرابعة، ما يعزز من تنافسية قطاعها الصناعي على المستوى الإقليمي والعالمي.

2.1. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

عملت الحكومة الماليزية بجدية على خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية والتسهيلات الإدارية للمستثمرين الأجانب. أدركت ماليزيا أهمية الاستثمارات الأجنبية في تحقيق نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات المحلية، لذا صممت سياساتها الاستثمارية لتكون مرنة وشاملة، مستهدفة جذب الشركات العالمية الكبرى والمستثمرين المبتكرين. كانت هذه السياسات عاملاً حاسماً في تحويل ماليزيا إلى مركز صناعي وتكنولوجي في جنوب شرق آسيا. تضمنت الحوافز الضريبية التي قدمتها ماليزيا إعفاءات ضريبية طويلة الأجل للشركات التي تستثمر في القطاعات الاستراتيجية، مثل الصناعات التكنولوجية، والإلكترونيات، والطاقة المتجددة. على سبيل المثال، قدمت الحكومة إعفاءات ضريبية تصل إلى عشر سنوات للشركات التي تنشئ مصانعها في المناطق الصناعية المخصصة أو التي تستثمر في البحث والتطوير. ساعدت هذه الإعفاءات على خفض تكاليف الإنتاج للشركات، مما شجعها على التوسع في استثماراتها داخل ماليزيا (خبابة و بوقرة، 2009، صفحة 78).

الشكل 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في ماليزيا



المصدر: <https://open.dosm.gov.my/> في 2024/11/28

يعكس المنحنى في الشكل اعلاه اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة الزمنية من عام 2008 إلى عام 2024، حيث يُظهر التغير في منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي أنها تتبنى سياسات اقتصادية مرنة وجاذبة تستطيع الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك رئيسي للتنمية الصناعية. وقدمت ماليزيا نموذجاً ناجحاً من خلال استراتيجيات جذب الاستثمارات وتحفيز الصناعة.

إلى جانب الإعفاءات الضريبية، وفرت ماليزيا حزمة من التسهيلات الإدارية التي ساهمت في تسهيل عملية الاستثمار. قامت الحكومة بتقليل الإجراءات البيروقراطية، مما جعل عملية تسجيل الشركات والحصول على التراخيص أسرع وأكثر كفاءة. كما أطلقت

بوابات إلكترونية لتسهيل تقديم الطلبات والموافقات، مما قلل من الوقت المستغرق لبدء المشروعات الصناعية. هذه الجهود ساهمت في تحسين ترتيب ماليزيا في المؤشرات العالمية لسهولة ممارسة الأعمال، مما عزز من جاذبيتها كوجهة استثمارية.

من بين التسهيلات المهمة الأخرى التي قدمتها الحكومة الماليزية كان توفير بنية تحتية متطورة ومجهزة لدعم الصناعات المتقدمة. قامت بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتميز بتوفير كل ما تحتاجه الشركات من خدمات، مثل الطاقة بأسعار تنافسية، شبكات الاتصالات عالية السرعة، والمرافق اللوجستية المتقدمة. هذا التركيز على البنية التحتية جذب شركات عالمية مثل Intel و Samsung التي أسست مصانع ومراكز أبحاث في ماليزيا، مما أدى إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الشركات المحلية (الحناوي، 2008، صفحة 98).

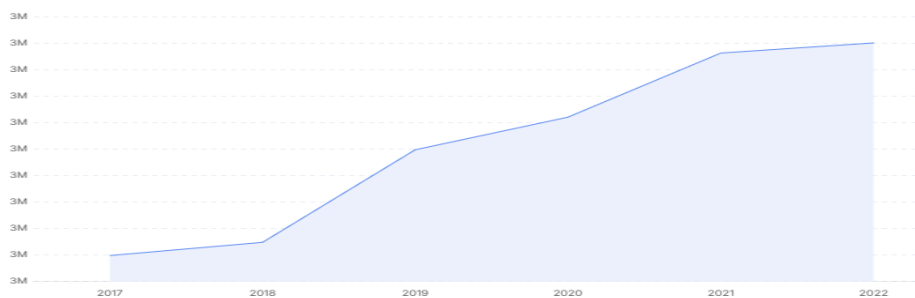
علاوة على ذلك، شجعت الحكومة الماليزية على عقد شراكات بين الشركات الأجنبية والمحلية، بهدف تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية. شملت هذه الشراكات برامج تدريبية لتطوير المهارات المحلية، بالإضافة إلى توفير فرص للشركات الماليزية للمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية. هذا التكامل بين الشركات المحلية والأجنبية أسهم في تحسين القدرات التنافسية للشركات الماليزية وأدى إلى تطوير صناعات جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة.

استراتيجية ماليزيا لجذب الاستثمارات الأجنبية تمثل نموذجاً يمكن أن تستفيد منه الجزائر. يمكن للجزائر تطبيق سياسات مشابهة من خلال تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين الأجانب، خاصة في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. علاوة على ذلك، يمكن للجزائر تحسين بيئتها الاستثمارية عبر تقليل الإجراءات البيروقراطية وتعزيز استخدام التكنولوجيا لتسهيل العمليات الإدارية. كما يمكنها الاستفادة من مواردها الطبيعية وتوظيفها كعامل جذب للشركات التي ترغب في تطوير صناعات تحويلية أو تكنولوجية (رعاد و بلوكاري، 2016، صفحة 345). إن تكرار التجربة الماليزية يتطلب أيضاً إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في الجزائر مجهزة بالبنية التحتية المتطورة التي تحتاجها الصناعات المتقدمة. يمكن لهذه المناطق أن تكون مراكز لجذب الاستثمارات الأجنبية، مع التركيز على القطاعات الاستراتيجية مثل الإلكترونيات، والطاقت المتجددة، وصناعة السيارات. من خلال اتباع هذه الاستراتيجية، يمكن للجزائر تعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتطوير قطاعها الصناعي بما يحقق أهدافها الاقتصادية والتنموية.

3.1 تنمية المهارات البشرية

استثمرت ماليزيا بشكل استراتيجي في التعليم والتدريب المهني باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

الشكل 4: عدد الملتحقين بالمدارس في ماليزيا



المصدر: <https://open.dosm.gov.my> في 2024/11/28

بناءً على الشكل الذي أظهر البيانات المتعلقة بالتعليم في ماليزيا نلاحظ نموًا ملحوظًا في عدد الطلاب المسجلين في المدارس الحكومية بين عامي 2017 و2022. هذا النمو يعكس التزام ماليزيا بالاستثمار في التعليم كوسيلة أساسية لتطوير رأس المال البشري. أدركت الحكومة الماليزية أن تطور القطاع الصناعي يعتمد بشكل مباشر على توفر قوة عاملة ماهرة تمتلك المعرفة والمهارات التي تتطلبها الصناعات الحديثة. لهذا السبب، صُممت سياسات وبرامج تعليمية ومهنية تهدف إلى تطوير القدرات البشرية بما يتماشى مع احتياجات السوق الصناعي.

في مجال التعليم، ركزت ماليزيا على تعزيز التعليم الفني والتكنولوجي، حيث تم إنشاء معاهد تقنية وكليات متخصصة تهدف إلى تأهيل الطلاب للعمل في القطاعات الصناعية المتقدمة. كما أُطلقت برامج تعليمية تركز على الهندسة، تكنولوجيا المعلومات، والعلوم التطبيقية، مع إدماج التدريب العملي كجزء أساسي من المناهج الدراسية. ساعدت هذه الجهود في تجهيز الخريجين بمهارات عملية تتماشى مع متطلبات الصناعات الحديثة، مما جعلهم مؤهلين لدخول سوق العمل بشكل مباشر (سنوسي، 2010، صفحة 54).

على صعيد التدريب المهني، استثمرت الحكومة الماليزية في إنشاء مراكز تدريب متطورة تُركز على الصناعات التكنولوجية. تم تصميم هذه المراكز لتزويد العاملين بمهارات متخصصة مثل تشغيل الأجهزة التكنولوجية المتقدمة، صيانة المعدات الصناعية، وبرمجة الروبوتات. كما أُطلقت شراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير برامج تدريب مشتركة، حيث ساهمت الشركات الكبرى في تصميم المناهج وتوفير المعدات اللازمة للتدريب، مما ضمن توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات السوق.

إلى جانب ذلك، دعمت الحكومة الماليزية برامج التدريب المستمر للعاملين في الصناعات المختلفة، حيث شجعت على التعلم مدى الحياة لتحسين كفاءة العمال ومواكبتهم للتطورات التكنولوجية. أُطلقت مبادرات لتدريب العاملين على استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مما ساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير القدرات التقنية في الشركات الماليزية.

لتحفيز الشباب على الانخراط في التعليم والتدريب المهني، قدمت الحكومة الماليزية حوافز مالية مثل المنح الدراسية والقروض الميسرة. كما تم تنظيم حملات توعوية لتشجيع الأسر على دعم أبنائهم في اختيار مسارات التعليم المهني، مما أسهم في تغيير الصورة النمطية عن هذا النوع من التعليم، حيث أصبح يُنظر إليه كمسار مستقبلي واعد (شذى، 2017).

علاوة على ذلك، عملت ماليزيا على بناء جسور بين الجامعات والصناعات من خلال إنشاء مراكز أبحاث متخصصة تعمل بالشراكة مع الشركات الصناعية. ساعدت هذه المراكز في تطوير حلول تقنية مبتكرة للصناعات المختلفة، كما أتاحت للطلاب فرصة اكتساب خبرات عملية مباشرة. وشاركت الجامعات في إقامة برامج تدريبية تُركز على الابتكار وريادة الأعمال، مما شجع الشباب على تأسيس شركاتهم الخاصة في المجالات التكنولوجية. تجربة ماليزيا في التعليم والتدريب المهني تقدم نموذجاً يمكن للجزائر الاستفادة منه لتطوير قوة عملها من خلال إنشاء معاهد تقنية ومراكز تدريب متخصصة تُركز على الصناعات ذات الأولوية، مثل الطاقات المتجددة، الإلكترونيات. كما يمكنها تصميم برامج تدريبية بالتعاون مع الشركات لضمان توافق المهارات المكتسبة مع احتياجات السوق.

إلى جانب ذلك، يجب أن تُشجع الجزائر على تحسين نظام التعليم الفني والتقني من خلال توفير تمويل أكبر للمعاهد التقنية، تحديث المناهج الدراسية، وتقديم حوافز مالية للطلاب. كما يمكن أن تُطلق برامج تدريب مستمر للعاملين في القطاعات

الصناعية، مع التركيز على المهارات التقنية الحديثة مثل استخدام الآلات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي (صيد ، 2010 ،
صفحة 105)

4.1. تطوير البنية التحتية

عملت الحكومة الماليزية بشكل مكثف على تحديث البنية التحتية للنقل والاتصالات كجزء أساسي من استراتيجيتها لتعزيز القطاع الصناعي وتحسين بيئة الأعمال. أدركت ماليزيا أن وجود شبكة متطورة للنقل والاتصالات يُعتبر ركيزة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث يُسهل حركة السلع والخدمات، وتقليل التكاليف اللوجستية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

في مجال النقل، استثمرت الحكومة في تطوير شبكة طرق سريعة تربط بين المدن الكبرى والمناطق الصناعية، مما ساعد في تحسين انسيابية حركة البضائع داخل البلاد. كما تم بناء موانئ بحرية حديثة مجهزة بتكنولوجيا متقدمة لتسريع عمليات الشحن والتفريغ، مثل ميناء "كلانغ" الذي يُعد واحداً من أكثر الموانئ كفاءة في جنوب شرق آسيا. إلى جانب ذلك، تم تحديث السكك الحديدية لتعزيز قدرات النقل البري، حيث أُدخلت قطارات شحن متطورة تساهم في نقل المواد الخام والمنتجات بشكل أسرع وأكثر كفاءة بين المصانع والأسواق (علاق ، 2009 ، صفحة 125).

أما في قطاع الاتصالات، فقد ركزت الحكومة الماليزية على بناء شبكة اتصالات عالية الجودة تُواكب التطورات التكنولوجية الحديثة. استثمرت في نشر شبكات الإنترنت عالية السرعة على مستوى البلاد، مما ساهم في تعزيز التحول الرقمي للشركات الصناعية. بفضل هذه الاستثمارات، تمكنت الشركات من تحسين عملياتها الإنتاجية وإدارة سلسلة التوريد بشكل أكثر كفاءة، فضلاً عن تعزيز قدراتها على التواصل مع الشركاء الدوليين. ساهمت هذه التطورات في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أصبحت ماليزيا بيئة أعمال مميزة للشركات التي تعتمد على كفاءة البنية التحتية اللوجستية. على سبيل المثال، استفادت الشركات العالمية من القدرات المتطورة لموانئ ماليزيا وشبكات النقل في تقليل وقت وتكلفة تصدير منتجاتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وساعدت شبكة الاتصالات الحديثة في جذب شركات التكنولوجيا التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية.

إلى جانب ذلك، استثمرت ماليزيا في بناء مناطق صناعية متكاملة توفر بنية تحتية شاملة لدعم العمليات الإنتاجية. تضمنت هذه المناطق شبكات نقل داخلية، وخدمات لوجستية، وإمدادات مستقرة من الطاقة والمياه. مكنت هذه المناطق الشركات من العمل بكفاءة وبتكاليف أقل، مما أسهم في تحسين تنافسيتها على المستوى العالمي. تجربة ماليزيا في تحديث البنية التحتية تقدم دروساً هامة يمكن أن تستفيد منها الجزائر. تُعتبر الجزائر، بموقعها الاستراتيجي المطل على البحر المتوسط ومواردها الطبيعية الغنية، مؤهلة للاستفادة من بنية تحتية متطورة لدعم قطاعها الصناعي. يمكن للجزائر أن تركز على تحسين شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية لربط المناطق الصناعية بالموانئ الرئيسية والأسواق الداخلية. كما يمكن أن تستثمر في تحديث موانئها البحرية لتصبح مراكز لوجستية إقليمية تنافسية (علي، 2015). في قطاع الاتصالات، يمكن للجزائر توسيع شبكات الإنترنت عالية السرعة لتغطية كافة المناطق الصناعية، مما يُسهل في تعزيز قدرات الشركات المحلية على التحول الرقمي. كما يمكنها دعم بناء مناطق صناعية متكاملة، مع التركيز على توفير بنية تحتية تُلبّي احتياجات الصناعات الحديثة مثل الطاقات المتجددة والصناعات التكنولوجية.

إن تحديث البنية التحتية للنقل والاتصالات ليس مجرد تحسين للخدمات الأساسية، بل هو استثمار استراتيجي يعزز النمو الصناعي، يُحسن بيئة الأعمال، ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية. من خلال تطبيق استراتيجيات مشابهة لتلك التي نفذتها ماليزيا، يمكن للجزائر بناء قاعدة صناعية قوية تدعم التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

5.1. السياسات الحكومية الداعمة

عملت ماليزيا على وضع سياسات صناعية واضحة ومتكاملة تهدف إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، باعتبارها استراتيجية أساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية ومواجهة تقلبات أسواق الطاقة. هذه السياسات لم تكن مجرد رد فعل للتحديات الاقتصادية، بل رؤية طويلة الأمد وضعتها الحكومة الماليزية لتحويل اقتصادها من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاج الصناعي المتقدم (عميرات، 2009، صفحة 69).

ركزت الحكومة الماليزية على تطوير صناعات متعددة القطاعات بدلاً من الاعتماد على مصدر دخل واحد. تم تحديد الصناعات ذات الأولوية مثل الإلكترونيات، الزراعة المتطورة، صناعة السيارات، والمنتجات الكيماوية. عملت الدولة على تقديم حوافز اقتصادية ومالية لدعم هذه القطاعات، مثل تقديم إعفاءات ضريبية للشركات الجديدة، وتوفير تسهيلات للحصول على الأراضي الصناعية والقروض الميسرة. هذه الحوافز جذبت استثمارات محلية وأجنبية كبيرة ساهمت في تنمية القطاعات المستهدفة.

علاوة على ذلك، تم إنشاء مؤسسات متخصصة لدعم تنفيذ السياسات الصناعية. على سبيل المثال، أنشأت هيئة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA) كجهة مركزية لتنظيم وتنسيق الاستثمار في القطاع الصناعي. ساهمت هذه الهيئة في تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتقديم الدعم الفني والاستشاري للشركات، مما ساعد على تسريع نمو الصناعات الناشئة.

لتحقيق التنوع الاقتصادي، ركزت ماليزيا أيضاً على تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. بدلاً من تصدير النفط الخام أو الغاز الطبيعي كمواد أولية، تم تطوير صناعات بتروكيماوية متقدمة لتحويل هذه الموارد إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مثل البلاستيك، الأسمدة، والمواد الكيماوية المتخصصة. ساعد هذا التحول في زيادة الإيرادات من صادرات المنتجات الصناعية مقارنة بالصادرات الخام (علي، 2015، صفحة 69).

في سياق تعزيز التنوع الاقتصادي، عملت ماليزيا على دعم الابتكار والتكنولوجيا كعوامل رئيسية للنمو الصناعي. تم إطلاق برامج وطنية تهدف إلى تعزيز البحث والتطوير داخل المؤسسات الصناعية، مع تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا والابتكار. أدى ذلك إلى تطوير منتجات وتقنيات جديدة ساهمت في تحسين تنافسية الصناعات الماليزية على المستوى العالمي. كما شملت السياسات الصناعية الماليزية التركيز على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. قُدمت لهذه الشركات برامج تدريبية وتسهيلات مالية، بالإضافة إلى تسهيل وصولها إلى الأسواق المحلية والدولية. ساعد هذا الدعم في تعزيز قدرة هذه الشركات على النمو والمساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

تجربة ماليزيا في وضع سياسات صناعية واضحة تُعد نموذجاً قابلاً للتطبيق في الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز. يُمكن للجزائر الاستفادة من هذه التجربة من خلال تبني استراتيجيات تركز على تطوير قطاعات اقتصادية بديلة مثل الطاقات المتجددة، الزراعة الصناعية، والصناعات التحويلية (علي، 2015، صفحة 65).

يتطلب هذا التوجه وضع خطة وطنية شاملة لتنويع الاقتصاد، تشمل تحديد القطاعات ذات الأولوية، توفير حوافز للمستثمرين، وتطوير المؤسسات الداعمة. يمكن للجزائر أيضاً تحسين كفاءة استخدام مواردها الطبيعية من خلال الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مما يعزز قدرتها على مواجهة تقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

إن تطبيق سياسات صناعية واضحة ومستدامة سيساعد الجزائر على تحقيق التنوع الاقتصادي، تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وبناء قاعدة صناعية متينة تُساهم في تحقيق التنمية الشاملة والرفاهية الاقتصادية.

2. إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجيات في الجزائر

1.2. تحديد القطاعات المستهدفة

يمكن للجزائر أن تبني نهجاً استراتيجياً في تحديد القطاعات الصناعية ذات الأولوية، مثل الصناعة الغذائية، والصناعات الكيماوية، والطاقت المتجددة، وذلك لتعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. يعتمد هذا التوجه على استغلال المزايا التنافسية التي تمتلكها الجزائر، مثل وفرة الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والقوى العاملة المؤهلة، لتطوير صناعات قادرة على تحقيق قيمة مضافة وتحسين الصادرات.

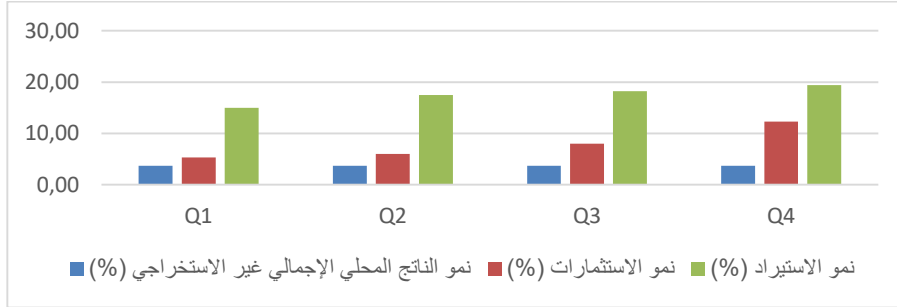
في مجال الصناعة الغذائية، تُعد الجزائر بيئة مواتية لتطوير هذا القطاع بفضل مواردها الزراعية الواسعة. يمكن توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مصانع حديثة لتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية مُصنعة ومعبأة، مثل الحبوب، الزيوت، ومنتجات الألبان. يساعد تطوير هذا القطاع على تقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية، مما يعزز الأمن الغذائي الوطني. كما يمكن للجزائر استهداف أسواق التصدير، خاصة في إفريقيا وأوروبا، من خلال تقديم منتجات غذائية عالية الجودة ومتوافقة مع المعايير الدولية (عنان ، 2007، صفحة 93).

أما بالنسبة للصناعات الكيماوية، فتتمتع الجزائر بفرص كبيرة للاستفادة من مواردها من النفط والغاز الطبيعي لتطوير هذه الصناعة. يمكن التركيز على تصنيع المواد الكيماوية الأساسية مثل البلاستيك، الأسمدة، والمنتجات البتروكيماوية الأخرى، بدلاً من تصدير المواد الخام. من شأن ذلك أن يزيد من العائدات الاقتصادية ويوفر فرص عمل جديدة. علاوة على ذلك، يمكن توجيه جزء من هذه الصناعات نحو دعم قطاعات أخرى، مثل الزراعة والبناء، من خلال إنتاج مواد أولية ذات جودة تنافسية.

فيما يتعلق بقطاع الطاقات المتجددة، تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة لتطوير هذا المجال، خاصة في الطاقة الشمسية والرياح. الموقع الجغرافي للجزائر يجعلها من الدول التي تتلقى أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، مما يوفر فرصة استثنائية لتطوير محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية. يمكن أن يصبح هذا القطاع ركيزة أساسية لتنويع مصادر الطاقة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والمساهمة في تحقيق الالتزامات البيئية الدولية. كما يمكن للجزائر تصدير الطاقة النظيفة إلى دول أوروبا المجاورة، مما يعزز مكانتها كشريك استراتيجي في سوق الطاقة العالمي (ادم، 2000). لتفعيل هذه الأولويات، يجب على الجزائر تطوير سياسات داعمة تتضمن توفير حوافز مالية وضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال. ينبغي أيضاً التركيز على بناء بنية تحتية متكاملة، تشمل مناطق صناعية متخصصة وشبكات نقل وابتكار، لضمان استدامة هذه الصناعات وقدرتها على المنافسة. على سبيل المثال، يمكن تخصيص مناطق صناعية للصناعات الغذائية أو الكيماوية تتوافر فيها الخدمات الأساسية مثل المياه والطاقة والنقل.

كما يتطلب تطوير هذه القطاعات الاستثمار في البحث والتطوير لزيادة كفاءة الإنتاج وتعزيز الابتكار. من خلال التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث لتطوير تقنيات محلية تلبي احتياجات السوق الجزائرية وتستفيد من الموارد المتاحة. كما يمكن إنشاء برامج تدريبية لتأهيل القوى العاملة وتزويدها بالمهارات اللازمة للعمل في هذه القطاعات المتقدمة (مرياتي، 2008، صفحة 32).

الشكل 5: نمو الناتج المحلي الإجمالي خرج قطاع المحروقات في الجزائر 2023



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (World Bank، 2023)

إن تحديد قطاعات صناعية معينة ذات أولوية والعمل على تطويرها سيمكن الجزائر من بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة. ستسهم هذه الخطوة في تحقيق التنمية الاقتصادية، خلق فرص عمل، وتعزيز مكانة الجزائر في الأسواق الإقليمية والدولية. اذ وحسب الجدول الشكل أعلاه نلاحظ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي بنسبة 3.7٪ في 2023، مع تسارع معتدل خلال العام. كان هذا النمو مدفوعاً بزيادة قوية في الاستثمارات، التي ارتفعت من 5.3٪ على أساس سنوي في الربع الأول إلى 12.3٪ على أساس سنوي في الربع الرابع، ليصل إجمالي النمو في 2023 إلى 8.4٪، مدفوعاً بانتعاش ملحوظ في الاستثمارات العامة، بما في ذلك العديد من المشاريع الصناعية الكبرى. أدى النمو السريع في الاستثمارات إلى تحفيز الواردات، التي نمت بنسبة 19.4٪ في 2023، بفضل واردات المعدات والمركبات. ظل الاستهلاك الخاص ديناميكياً (+3.8٪)، مدفوعاً بالنمو الكبير في الإنفاق على الأجور العامة.

2.2. تحفيز الاستثمار الأجنبي

يعد تقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين أحد العوامل الحاسمة لجذب الأموال والخبرات اللازمة لتطوير القطاع الصناعي. من خلال خلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، يمكن للجزائر تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على المشاركة في بناء قاعدة صناعية قوية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

إذ يمكن للحكومة الجزائرية تقديم إعفاءات ضريبية للمشاريع الصناعية الجديدة، خاصة تلك التي تركز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة أو القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة الغذائية، الطاقات المتجددة، والصناعات الكيماوية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم تسهيلات مالية، مثل القروض الميسرة وبرامج الدعم المباشر للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعدّ من العوامل الأساسية لتحفيز النشاط الصناعي (المرزوقي، 2004، صفحة 87).

الشكل 6: صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المصدر: <https://data.worldbank.org/> في 2024/11/28

يشير الشكل أعلاه نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 2004 حتى 2023. ويعكس ضعف قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية. وهذا راجع لعدة أسباب كعدم الاستقرار الاقتصادي وصعوبات في بيئة الأعمال التي سببها في الغالب التشريعات والقوانين التي تجعل من الجزائر مناخ استثماري خطر. إذ أن الضمانات القانونية تُشكّل عاملاً مهماً لبناء ثقة المستثمرين. يتطلب ذلك وجود إطار قانوني شفاف وعادل يحمي حقوق المستثمرين ويضمن استقرار العقود. يمكن للجزائر تطوير قوانين استثمار حديثة تُسهل على المستثمرين تأسيس أعمالهم، تمنحهم حقوق ملكية واضحة، وتضمن لهم القدرة على تحويل الأرباح إلى الخارج دون تعقيدات. مثل هذه الإجراءات ستساعد في جذب المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن بيئات استثمارية مستقرة.

إلى جانب الحوافز المالية والقانونية، يمكن توفير بنية تحتية داعمة تُلبّي احتياجات المستثمرين. يتضمن ذلك إنشاء مناطق صناعية متخصصة تتوافر فيها الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، المياه، شبكات النقل، والمرافق اللوجستية. كما يمكن أن تكون هذه المناطق مجهزة بمراكز تدريب ومؤسسات بحثية تعمل على تطوير المهارات والابتكارات التي تخدم الصناعات القائمة. مثل هذه البنية التحتية ستوفر للمستثمرين الأسس اللازمة لتحقيق النجاح وتقليل التكاليف التشغيلية (نارية و عباس، 2012، صفحة 155).

لجذب الخبرات الدولية، يمكن للجزائر العمل على خلق شراكات استراتيجية مع شركات عالمية ذات خبرة طويلة في القطاع الصناعي. يُمكن أن تشمل هذه الشراكات اتفاقيات لنقل التكنولوجيا والمعرفة، مما يعزز قدرة الصناعات الجزائرية على التحديث والابتكار. يمكن أيضاً تصميم برامج مشتركة تُركز على تطوير الكفاءات المحلية من خلال التدريب ونقل المهارات من الخبراء الدوليين إلى العمال الجزائريين.

علاوة على ذلك، يمكن تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تقليل البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية. يتطلب ذلك رقمنة العمليات الإدارية المرتبطة بالاستثمار، مثل تسجيل الشركات والحصول على التراخيص، مما يقلل من الوقت والتكاليف التي يتكبدها المستثمرون. كما أن إنشاء مكاتب استثمار مركزية تُوفّر خدمات متكاملة وتعمل كجهة اتصال واحدة للمستثمرين يمكن أن يكون حلاً فعالاً (نصيرة، صفحة 55).

الحوافز الموجهة نحو الاستدامة والابتكار يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في جذب المستثمرين الذين يركزون على مشاريع مسؤولة بيئياً واجتماعياً. على سبيل المثال، يمكن تقديم حوافز خاصة للشركات التي تعمل في مجال الطاقات المتجددة أو التي تعتمد على عمليات إنتاج صديقة للبيئة. مثل هذه المبادرات ستساعد الجزائر في تحقيق أهدافها البيئية إلى جانب تعزيز الاقتصاد الصناعي.

بتوفير حوافز وضمانات شاملة، يمكن للجزائر أن تتحول إلى وجهة استثمارية جذابة قادرة على جذب الأموال والخبرات اللازمة لتطوير صناعات حديثة ومتنوعة. هذه الخطوة ستسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى تنافسية البلاد على الصعيدين الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجزائر أن تتبنى سياسات تحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الصناعات المتقدمة، مثل تقليل الضرائب على الشركات التقنية وتقديم الدعم اللوجستي. من خلال تبني هذه الاستراتيجيات، يمكن للجزائر أن تحقق تحولاً اقتصادياً مماثلاً لما حققته ماليزيا، مما يسهم في تنويع اقتصادها وتعزيز استدامة نموها الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على قطاع المحروقات.

3.2. الاستثمار في التعليم والتدريب

يعد تحديث المناهج التعليمية وتطوير البرامج التدريبية مهما في تلبية احتياجات الصناعة ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر. بالنظر إلى التغيرات السريعة في التقنيات والابتكارات، يجب أن تركز الجزائر على إعداد نظام تعليمي قادر على تزويد الطلاب والعاملين المعرفة اللازمة للعمل في القطاعات الصناعية المتقدمة.

أولاً، يجب أن تعكس المناهج التعليمية التوجهات العالمية الحديثة في الصناعة والتكنولوجيا. يمكن إدماج موضوعات مثل الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، البرمجيات، والطاقة المتجددة في مناهج التعليم العالي والمدارس التقنية. التركيز على هذه المجالات يضمن تخرج أجيال قادرة على الانخراط في الصناعات المتقدمة والمساهمة في تحسين الإنتاجية والابتكار. كما أن تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في المراحل المبكرة من التعليم يُعد خطوة استراتيجية لتكوين قاعدة علمية قوية (مختاري، 2018، صفحة 14).

ثانياً، يجب تصميم برامج تدريبية موجهة لتلبية احتياجات السوق. يتطلب ذلك تعاوناً وثيقاً بين المؤسسات التعليمية والصناعية لتحديد المهارات المطلوبة وتطوير برامج تدريب متخصصة. يمكن إنشاء مراكز تدريب مهنية متخصصة في قطاعات معينة مثل الصناعة الغذائية، الصناعات الكيماوية، والطاقات المتجددة. كما يمكن تصميم برامج تدريبية تركز على كيفية تشغيل وصيانة المعدات الصناعية الحديثة أو استخدام تقنيات الإنتاج الصديقة للبيئة.

ثالثاً، الاستثمار في التعليم المستمر يُعتبر ضرورياً لمواكبة التغيرات المستمرة في الصناعات. يجب أن تشمل هذه الجهود تطوير برامج تدريبية مستمرة للعاملين في الصناعة، مما يساعدهم على تحديث مهاراتهم والارتقاء بكفاءتهم. يمكن للحكومة الجزائرية تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في تدريب موظفيها، مثل تخفيضات ضريبية أو دعم مالي مباشر، مما يشجعها على تبني هذه الممارسات بشكل أوسع (سعيد المصري، 2016، صفحة 126).

إلى جانب ذلك، يمكن للجزائر تعزيز الشراكات الدولية في مجال التعليم والتدريب. التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية العالمية، واستقدام الخبراء الدوليين لتطوير المناهج والبرامج، يمكن أن يرفع من جودة التعليم والتدريب. كما يمكن إرسال الطلاب الجزائريين إلى الخارج لتلقي تعليم متقدم في مجالات تقنية محددة، مع ضمان عودتهم للعمل في القطاعات الصناعية الوطنية. أحد الجوانب المهمة أيضاً هو دمج التكنولوجيا في التعليم والتدريب. يجب أن تستفيد الجزائر من تقنيات التعليم الإلكتروني والمحاكاة الافتراضية لتقديم برامج تدريبية حديثة وفعالة. يمكن استخدام منصات التعلم عبر الإنترنت لتوفير دورات متخصصة للعاملين في المناطق النائية أو لأولئك الذين لا يمكنهم حضور البرامج التقليدية.

أخيراً، ينبغي أن تُركّز الحكومة على تعزيز التكامل بين التعليم والصناعة من خلال برامج تدريب عملي وتجارب ميدانية. يمكن تصميم برامج تدريب تعاوني (Co-op) تمنح الطلاب فرصة العمل في الشركات خلال فترة دراستهم، مما يساعدهم على اكتساب خبرة عملية والتعرف على تحديات العمل في القطاع الصناعي. هذه البرامج تعزز جاهزية الخريجين للانضمام إلى سوق العمل وتقلل من الفجوة بين التعليم ومتطلبات الصناعة (سعيد المصري، 2016، صفحة 126).

من خلال تحديث المناهج وتطوير برامج تدريبية متخصصة، يمكن للجزائر بناء قوة عاملة قادرة على قيادة التحول الصناعي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. هذا النهج يضمن توافر الكفاءات المحلية المدربة، مما يقلل من الحاجة إلى استقدام عمالة أجنبية ويعزز من تنافسية القطاعات الصناعية الوطنية.

4.2. تحسين البنية التحتية

الاستثمار في تطوير شبكات النقل واللوجستيات يُعتبر عاملاً محورياً لتحقيق التكامل بين مختلف مناطق الجزائر وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. بالنظر إلى المساحة الكبيرة للجزائر وتنوع مواردها الطبيعية، فإن إنشاء بنية تحتية متكاملة للنقل واللوجستيات يمثل ركيزة أساسية لتحفيز النمو الصناعي وتسهيل حركة السلع والخدمات.

أولاً، تحسين شبكات النقل البرية يُعد خطوة أساسية لتحقيق الربط بين المناطق الريفية والمدن الكبرى. يجب التركيز على إنشاء طرق سريعة وجسور تربط المناطق النائية بالمراكز الصناعية والتجارية. هذا التطوير لا يساهم فقط في تسهيل حركة البضائع، بل أيضاً يُعزز فرص الاستثمار في المناطق الأقل نمواً، مما يُسهم في تقليص الفجوة التنموية بين مختلف جهات البلاد. كما أن تحسين شبكات الطرق يدعم حركة العاملين والمواد الخام، مما يُسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة العمليات الصناعية (بوشنقير، 2011، صفحة 70).

ثانياً، يجب أن تشمل الجهود تطوير شبكات السكك الحديدية. يمكن توسيع شبكة القطارات وربطها بالموانئ والمناطق الصناعية، مما يُسهل نقل البضائع الثقيلة مثل المواد الخام والمنتجات المصنعة. باعتبارها وسيلة نقل فعالة من حيث التكلفة والمردودية البيئية، خاصة بالنسبة للصناعات التي تعتمد على كميات كبيرة من المواد الأولية. تطوير هذه الشبكة يعزز التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد ويقلل الاعتماد على النقل البري وحده.

ثالثاً، تحديث وتوسيع الموانئ البحرية يُعدّ عنصراً أساسياً لتحسين اللوجستيات وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية. يمكن تعزيز كفاءة الموانئ من خلال إدخال تقنيات حديثة لإدارة العمليات اللوجستية وتحسين آليات الشحن والتفريغ. كما أن إنشاء مناطق حرة بالقرب من الموانئ يُمكن أن يُحفز التجارة ويجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث توفر هذه المناطق تسهيلات للشركات العالمية الراغبة في استخدام الجزائر كنقطة انطلاق للتوزيع الإقليمي والدولي.

إلى جانب ذلك، تطوير قطاع النقل الجوي يمكن أن يُعزز ربط الجزائر بالأسواق العالمية. الاستثمار في تحديث المطارات وتحسين خدمات الشحن الجوي يُسهم في تسهيل حركة السلع ذات القيمة العالية أو السريعة التلف، مثل المنتجات الغذائية المصنعة أو الأدوية. النقل الجوي يُتيح أيضاً فتح آفاق جديدة لتصدير المنتجات الجزائرية إلى أسواق بعيدة، مما يدعم تنوع الاقتصاد وزيادة الصادرات (قاسم، 2007، صفحة 105).

من جهة أخرى، الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والأنظمة الذكية يُمكن أن يُحدث ثورة في قطاع النقل واللوجستيات. يمكن للجزائر اعتماد أنظمة إدارة سلسلة التوريد الإلكترونية لتحسين كفاءة نقل البضائع وتبعية الشحنات في الوقت الفعلي. هذه التقنيات تُساعد في تقليل التأخير والتكاليف التشغيلية، مما يجعل السوق الجزائري أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

الجدول (1) : البنية التحتية اللوجستية والنقل في الجزائر

المجال	البيانات والإحصائيات
الموانئ التجارية	11 ميناء تجاري على طول 1200 كيلومتر من الساحل الجزائري.
النقل البحري	95% من التجارة في الجزائر تتم عبر القنوات البحرية.
سعة التخزين في ميناء الروبية	ميناء الروبية الجاف يتسع لـ 100,000 حاوية، ويعالج ازدحام التخزين في ميناء الجزائر منذ 2016.
ميناء الحمداينة	من المتوقع أن يبدأ تشغيله في 2021، ويتوقع أن يستوعب حجمًا كبيرًا من التدفق التجاري.
منطقة قسنطينة	تقع إلى الجنوب من 4 من أكبر الموانئ الجزائرية، وهي نقطة استراتيجية لتطوير منصات لوجستية.
مساحة منصة أولاد رحمون في قسنطينة	المشروع يمتد على 50 هكتارًا، منها 12 هكتارًا للمنشأة، وسيتم تزويده بمرافق طاقة شمسية.
التكاليف اللوجستية	تكاليف الشحن في الجزائر أعلى بـ 60% مقارنة بالمغرب.
تحسين الإجراءات الجمركية	تم تقليص مدة التفتيش في ميناء الجزائر إلى أسبوع واحد، لكن ميناء وهران لا يزال يعاني من تأخيرات تصل إلى 15 يومًا.
تقديرات نمو صناعة التجزئة	من المتوقع أن تنمو صناعة التجزئة في الجزائر بنسبة 34% بين 2015 و2021.
الشركات العالمية	علامات تجارية مثل مانجو وازارا وألدو تعمل في الجزائر، بالإضافة إلى كارفور التي افتتحت هايبر ماركت في 2015.
حجم أعمال جيفكو	بلغ حجم أعمال جيفكو الجزائر 5 مليون يورو في عام 2014.
خدمات DHL	تقدم DHL خدمات لوجستية لأكثر من 3000 عميل في الجزائر.
تفريغ السفن في الموانئ	يستغرق تفريغ السفن حوالي أسبوع في موانئ الجزائر، في حين أنه يستغرق 10 ساعات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Group, 2024)

أخيراً، يمكن أن تُسهم شراكات القطاعين العام والخاص في تحقيق تقدم ملموس في تطوير شبكات النقل واللوجستيات. يجب على الحكومة الجزائرية توفير الإطار القانوني والتسهيلات التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال. مثل هذه الشراكات تُسهم في تحسين جودة الخدمات وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع (قاسم، 2007، صفحة 105). من خلال الاستثمار الجاد في شبكات النقل واللوجستيات، يمكن للجزائر تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف مناطقها وتعزيز قدراتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. هذه الاستثمارات تُعتبر قاعدة أساسية لدعم النمو الصناعي وتسهيل حركة السلع والخدمات، مما يُسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

5.2. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص تُعتبر أداة فعالة لتعزيز الابتكار وزيادة الكفاءة الإنتاجية، حيث توفر منصة تجمع بين الموارد والخبرات الحكومية وقدرات القطاع الخاص على الابتكار والتنفيذ. هذه الشراكات تُسهم في خلق بيئة اقتصادية ديناميكية تُحفز التنمية الصناعية وتعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

أولاً، تُتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص إمكانية تحسين استغلال الموارد الوطنية. يمكن للحكومة توفير البنية التحتية الأساسية والبيئة التشريعية المناسبة، بينما يقوم القطاع الخاص بتقديم الخبرات الفنية، التقنيات الحديثة، والاستثمارات المالية. هذا التكامل يُمكن من تطوير قطاعات صناعية واعدة، مثل الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة، والتي تتطلب تقنيات متقدمة واستثمارات كبيرة قد تكون تحدياً إذا تم الاعتماد على الجهود الحكومية وحدها (صيد، 2010، صفحة 95).

ثانياً، تُعزز هذه الشراكات الابتكار من خلال دعم البحث والتطوير. يمكن للحكومة والقطاع الخاص العمل معاً لإنشاء مراكز أبحاث مشتركة تركز على تطوير تقنيات جديدة وتحسين العمليات الصناعية. على سبيل المثال، يمكن أن تسهم هذه المراكز في تطوير تقنيات إنتاج مستدامة تقلل من استهلاك الطاقة والموارد، مما يساهم في تعزيز الكفاءة وخفض التكاليف. كما يمكن تقديم حوافز للشركات الخاصة التي تستثمر في البحث والتطوير، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي المباشر.

ثالثاً، تُساهم الشراكات في تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال تعزيز التنافسية بين المؤسسات. القطاع الخاص، بطبيعته، يركز على تحقيق الربحية والكفاءة، وهو ما يُمكن أن يُحسن أداء المشاريع المشتركة. على سبيل المثال، يمكن للحكومة التعاقد مع شركات خاصة لإدارة وتشغيل بعض المشاريع الصناعية الكبرى، مثل المصانع أو المجمعات الصناعية، مما يضمن جودة التشغيل وزيادة الإنتاجية مقارنة بالإدارة التقليدية الحكومية.

إلى جانب ذلك، تُسهم الشراكات في نقل التكنولوجيا والمعرفة. عندما تتعاون الشركات المحلية مع شركات دولية ضمن إطار شراكة مع الحكومة، يُمكن نقل التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة التقنية إلى السوق المحلي. هذا النقل يُساعد في تطوير الكفاءات الوطنية وتحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يعزز من قدرة الجزائر على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية (علاق، 2009، صفحة 125).

كما أن هذه الشراكات تُتيح فرصاً أكبر للتدريب وتطوير المهارات. يمكن للشركات الخاصة، بالتعاون مع الحكومة، إنشاء برامج تدريب متخصصة تُركز على تجهيز العمالة الوطنية للعمل في القطاعات الصناعية المتقدمة. على سبيل المثال، يمكن أن تُقدم الشركات برامج تدريب تقنية لتعليم العمال تشغيل وصيانة المعدات الحديثة، مما يرفع من مستوى الكفاءة ويقلل من الحاجة إلى العمالة الأجنبية. أحد الجوانب المهمة أيضاً هو القدرة على تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى. الشراكات بين القطاعين العام والخاص تُسهم في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية الضخمة، مما يُخفف العبء المالي عن الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، تُتيح هذه الشراكات مرونة أكبر في الإدارة والتنفيذ، حيث يُمكن للقطاع الخاص إدارة المشاريع بكفاءة أعلى وفي زمن قياسي مقارنة بالإجراءات الحكومية التقليدية (عميرات، 2009، صفحة 65).

من جهة أخرى، تساهم هذه الشراكات في تعزيز التنافسية الإقليمية للجزائر. من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الشركات العالمية على الدخول في شراكات مع الجهات المحلية، مما يخلق بيئة أعمال متطورة تُسهم في تعزيز مكانة الجزائر كمركز صناعي وتجاري في المنطقة.

أخيراً، تحتاج هذه الشراكات إلى إطار قانوني وتنظيمي واضح يضمن التوازن بين مصالح القطاعين العام والخاص. يجب أن تُوفر الحكومة الحماية القانونية للمستثمرين وتضمن حقوقهم، مع التأكد من تحقيق أهداف التنمية الوطنية. هذه الشفافية والثقة تُشجع القطاع الخاص على المشاركة بفعالية وتسهم في إنجاح المشاريع المشتركة (مرياتي، 2008، صفحة 32).

باختصار، الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص تُعدُّ أداة فعالة لتحقيق الابتكار وزيادة الكفاءة الإنتاجية، مع تعزيز التنمية المستدامة في القطاعات الصناعية. هذه الشراكات تُوفر فرصاً للنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، مما يجعلها ركيزة أساسية لاستراتيجية الجزائر في تطوير قطاعها الصناعي.

II – الخلاصة:

تُعتبر تجربة ماليزيا في تطوير القطاع الصناعي نموذجاً يحتذى به للدول التي تسعى إلى تحقيق نهضة اقتصادية شاملة ومستدامة. من خلال استراتيجيات متكاملة ومدروسة، تمكنت ماليزيا من تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، مما جعلها واحدة من أبرز الدول الصناعية الناشئة في آسيا. يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة وتعيد تشكيل قطاعها الصناعي ليصبح محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أحد الدروس الأساسية من تجربة ماليزيا هو أهمية وضع رؤية واضحة للتنمية الصناعية مدعومة باستراتيجيات محددة. ركزت ماليزيا على التنويع الصناعي وتعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الإلكترونيات والبتروكيماويات. يمكن للجزائر أن تحذو حذوها من خلال تحديد أولويات صناعية تشمل الطاقات المتجددة، والصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية. هذه القطاعات تمتلك إمكانات كبيرة للنمو في الجزائر نظراً لتوافر الموارد الطبيعية والبشرية التي يمكن استثمارها بفعالية.

يتطلب تحقيق هذا الهدف التزاماً قوياً من الحكومة الجزائرية في وضع سياسات داعمة للصناعة. تحتاج الحكومة إلى توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مستقرة تشجع الاستثمار وتزيل العقائل البيروقراطية التي تعيق نمو المشاريع الصناعية. كما يمكنها تقديم حوافز للشركات المحلية والأجنبية، مثل الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات في الوصول إلى الأراضي الصناعية، والدعم المالي للمشاريع الابتكارية. هذه السياسات تُسهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين وتشجع القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في التنمية الصناعية. يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية الصناعية، حيث يُمكن أن يُسهم في تعزيز الابتكار وزيادة الكفاءة الإنتاجية. يمكن للجزائر الاستفادة من قدرات القطاع الخاص عبر شراكات استراتيجية بين الشركات المحلية والأجنبية لنقل التكنولوجيا والمعرفة. على سبيل المثال، يمكن تشجيع الشركات الأجنبية على إقامة مشاريع مشتركة مع نظيراتها الجزائرية، مما يُعزز من قدرات التصنيع المحلي ويُساهم في تطوير كفاءات وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

إلى جانب ذلك، تُعد المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب ركيزة أساسية في أي استراتيجية صناعية ناجحة. في ماليزيا، تم توجيه التعليم والتدريب نحو تلبية احتياجات السوق الصناعية المتطورة، مع التركيز على تنمية المهارات التقنية والابتكارية. يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة عبر تحديث المناهج الدراسية وتطوير برامج تدريبية تُركز على التكنولوجيا والصناعات المستقبلية. كما يمكن تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الصناعية لتطوير حلول مبتكرة تدعم النمو الصناعي.

من بين العوامل التي ساعدت ماليزيا في تحقيق نهضتها الصناعية هو تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيات. يمكن للجزائر الاستثمار في تحسين شبكات النقل وتطوير الموانئ والمطارات والمناطق اللوجستية لتسهيل حركة السلع والخدمات بين مختلف مناطق البلاد.

ومع الأسواق العالمية. تحسين البنية التحتية يُعزز من جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية ويُسهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية.

علاوة على ذلك، تحتاج الجزائر إلى تعزيز البحث والتطوير كمحرك رئيسي للابتكار الصناعي. يمكن للحكومة تخصيص جزء من ميزانيتها لدعم الأبحاث في المجالات الصناعية ذات الأولوية، مع توفير حوافز للشركات التي تستثمر في تطوير المنتجات والتقنيات الجديدة. دعم الابتكار يُمكن الجزائر من التميز في قطاعات صناعية متخصصة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. في النهاية، تحقيق النجاح في تطوير القطاع الصناعي يتطلب تضام جهود جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع. لا يمكن للحكومة وحدها تحقيق التنمية دون دعم من القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني. من خلال تعاون هذه الأطراف وتبني نهج شامل ومستدام، يمكن للجزائر أن تُحقق تحولاً صناعياً يُسهم في تعزيز اقتصادها وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. تجربة ماليزيا تثبت أن التنمية الصناعية ليست مجرد هدف اقتصادي، بل هي عملية شاملة تُحدث تغييرات إيجابية في كافة جوانب المجتمع.

الإحالات والمراجع:

• باللغة العربية:

1. أحمد درج علي. (2015). التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا. مجلة جامعة بابل للعلوم والصيرفة التطبيقية، 23(3)، 1361-1386.
2. بلال محمد سعيد المصري. (2016). تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية دروس مستفادة. (ماجستير اقتصاد، المحرر) غزة: جامعة الأزهر.
3. بوجمعة سعدي نصيرة. (بلا تاريخ). عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. خالد مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
5. خليل شذى. (15 أكتوبر، 2017). مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. تم الاسترداد من النمو الهائل في الاقتصاد الماليزي: نموذج استرشادي للدول النامية: <http://rawabetcenter.com/archives/53435> 2019
6. سعيدة سنوسي. (2010). الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفورية، ودور التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-اقتصاد البيئة. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة.
7. عبد الله خيابة، و رابح بوقرة. (2009). الوقائع الاقتصادية: العولمة والتنمية المستدامة (المجلد الطبعة الاولى). المسيلة، الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة.
8. عصام الحناوي. (2008). الصناعة الايكولوجية، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، (المجلد الثاني). (البعث البيئي، المحرر) الدار العربية للعلوم.
9. علي رعاد، ونادية بلوكاريف. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري الاقتصادي للجزائر، دراسة قياسية. مجلة الاقتصاد الجديد، 7(1)، 339-351.
10. فاضل نارية، و فصلي عباس. (2012). التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010. مجلة دراسات دولية، 54(54)، 155-188.
11. فاطمة الزهراء عنان. (2007). الابتكار التكنولوجي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية. مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة عنابة.
12. فتيحة بوشنقى. (2011). التقييم البيئي. (مذكرة ماجستير غير منشورة، المحرر) اقتصاد بيئة: جامعة باجي مختار.
13. فتيحة مختاري. (2018). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ardl) للفترة (1990-2015). مجلة البشائر الاقتصادية، 3(4)، 1-18.
14. ليندة عميرات. (2009). التنمية المستدامة والمؤسسة-العوائق والفرص. جامعة باجي مختار. عنابة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
15. محمد ادم. (2000). التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والتنمية. تم الاسترداد من <https://annabaa.org/nba44/taknolngi.htm>
16. محمد علاق. (2009). التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة فرتيال /أسميدال. جامعة مختار. عنابة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
17. محمد مرياتي. (2008). جمعية العلوم الاقتصادية السورية. تم الاسترداد من التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة: <https://mafhoum.com/syr/articles/mrayati/main.htm>
18. مريم صيد. (2010). الآثار البيئية للصناعة و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة مؤسسة وطنية. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة.

19. مها عباس المرزوقي. (2004). دراسة و تحليل التكاليف البيئية و أهميتها في ترشيد القرارات الإدارية، دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية. مذكرة ماجستير منشورة، بمدينة جدة.

20. Oxford Business Group. (11 December, 2024) .

a. Country reports and insights. Oxford Business Group. Retrieved . <https://www.oxfordbusinessgroup.com/>

21. World Bank. (2023). Algeria: Investing in data key for diversified growth . <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099728005212488535/pdf/IDU11df7b2e8125b7140881b35f1c055e9067a97.pdf>